تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية وضرورة تفعيلها

دراسة حالة الدول العربية

Evaluating the experiences of economic integration in developing countries Case Study of Arab Countries

دكتور وجدان مهدى أحمد

أستاذ مساعد جامعة شندي

دكتور إيهاب عبدالله عباس

أستاذ مشارك جامعة شندي

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية والعقبات التي اعترضت نجاحها وتطرقت الدراسة الي ملامح استراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي وهدفت الدراسة الي تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية وعلاقتها بالتحولات الراهنة والتعرف على خصائص الدول النامية وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الي عدة نتائج أهمها وجود عدة عقبات حالت دون اكتمال نسق التكامل بين الدول النامية وفشل معظم التجارب وأوصت بضرورة تذليل كل العقبات التي تحول دون نجاح تجارب التكامل في الدول النامية.

Abstract

The study dealt with the experiences of economic integration in developing countries and the obstacles that hindered their success. The study dealt with the features of a development strategy to activate economic integration. The study aimed to analyze the phenomenon of regional economic blocs and its relationship to the current transformations and to identify the characteristics of developing countries by using the descriptive and analytical method and reached several results, the most important of which is ther were several obstacles. It prevented the completion of the system of integration between developing countries and the failure of most experiments. It recommended the necessity of overcoming all obstacles that prevent the success of integration experiments in developing countries.

أولاً الإطار المنهجي

مقدمة

انطلاقا من دراسة بعض التجارب الخاصة بالتكامل الاقتصادي والفاعلة في الدول النامية، اتضح ان هذه التجارب يعترض تحقيقها مجموعة من العقبات والتحديات خاصة في المنطقة العربية، لهذا وفي الوقت الراهن الذي أصبح فيه العالم يتشكل من مجموعة من الكتل الاقتصادية، ينبغي على الدول النامية إعادة رسم إستراتيجية واضحة المعالم من اجل تفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها.

لهذا نحاول في هذه الدراسة تقييم تلك التجارب بالتعرض لمختلف العقبات والتحديات التي اعترضت سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، وسنحاول إعطاء ملامح إستراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية بما يتناسب مع الإقليمية الجديدة.

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للدراسة يمكن صياغة إشكالية موضوع البحث كالآتي:-

هل نجحت تجارب التكامل الاقتصادي للدول النامية وكانت فاعلة في تنمية اقتصادياتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين أم هنالك عقبات حالت دون نجاحها وفاعليتها؟

على أساس هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي أهم الخيارات الاقتصادية للدول النامية لتنمية اقتصادياتها وتطوير أدائها الاقتصادي؟
2- هل التكتلات الاقتصادية في الدول النامية كفيلة بتحقيق التنمية المستديمة لها؟
3- لماذا لم تنجح جهود الدول النامية وخاصة العربية في إنجاز التكامل الاقتصادي؟ وما هي أساليب تفعيلة؟

أما الفرضيات العلمية فقد تمثلت في الآتي:

1- التكامل الاقتصادي يؤدي الي تعزيز القوة التنافسية للدول النامية.
2- إقتداءالدول العربية بمناهج التكامل الاقتصادي المطبقة في الدول الغربية يؤدي الي تنمية اقتصادياتها.

3- هنالك عدة عوامل وسمات مشتركة بين الدول العربية تدعم نجاح تكاملها .

4- هنالك عدة عقبات تحول دون اكتمال نسق التكامل بين الدول العربية مما أدى الي فشل معظم التجارب

والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك عند الحديث عن ظاهرة التكتلات الاقتصادية وأسباب ظهورها والعوامل التي تتحكم فيها وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها ، ولقد إستعنا بعدد من المصادر و التي اعتمدنا عليها في إعداد موضوع بحثنا هذاوشملت مختلف الكتب والدوريات والتقارير، والمؤتمرات الدولية، إلى جانب بعض المواقع الالكترونية الموثوقة. كما استخدمنا أسلوب العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث لأنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي،كما تم تدعيم فحص فرضيات البحث باستبيان الكتروني تم فيه استطلاع عدد من الخبراء في مجال الاقتصاد والعلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في معرفة أهم الخيارات الإستراتيجية التي تتلاءم مع اقتصاديات الدول النامية، لتحسين الأداء الاقتصادي والتعامل مع التكتلات الاقتصادية من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية. كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونجاحها والدفاع عن المصالح الاقتصادية بالنسبة لدولة نامية منفردة من الصعب تحقيقها .

أما الهدف من هذه الدراسة فيتمثل في تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالتحولات الراهنة والتعرف على خصائص الدول النامية. وكيف لهذه الأخيرة أن تواجه مختلف التحديات الراهنة ، مع تحديد مشاكل ومعوقات تجارب التكامل الاقتصادي التي أقامتها وكيفية تخطيها مع تفعيل تلك التجارب بإعطاء ملامح إستراتيجية تكاملية إنمائية لهذه الدول.

وأسباب اختيارنا لهذا الموضوع تعود إلى بروزه بشكل واضح على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة في ظل العولمة، مع معرفة مكانة الدول النامية وموقعها من التكتلات الاقتصادية الراهنة .

ومن خلال معالجتنا لموضوع بحثنا يتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة، حاولنا فيه تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول

النامية مع ضرورة تفعيلها، فقيمنا فيه مختلف تلك التجارب، وحاولنا فيه رسم ملامح استراتيجيه لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية. ولقد توصلنا في نهايته إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات

ثانياً الإطار النظري

مفهوم التكامل الاقتصادي:

مفهوم التكامل الاقتصادي يشير في المنظور اللغوي إلى تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة و بالتالي فإن التكامل الاقتصادي معناه تكاتف الجهود في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة.(جون هدسون ،1987) .ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى هذا التكامل على انه يمثل بمجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن . التكامل الاقتصادي عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر يقوم بإزالة كافة الحواجز و القيود أو الحواجزالجمركية و الكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج. كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكافة للأعضاء.(جون هدسون،1987)

دوافع التكامل الاقتصادي : إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا و المنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليها من مزايا ودافع قبل تحقق مثل التكامل. وهذه المزايا و المنافع يمكن أن تكون في جانبها الاقتصادي كما يلي:

1. اتساع حجم السوق: والذي يمثل إحدى الدوافع الرئيسية في التكامل الاقتصادي. لأن ضيق حجم السوق تشكل عقبة أمام الدول التي ترغب أن تنضم إلى هذا التكامل
2. زيادة التشغيل: بحيث أن التكامل بحكم توسيعه للسوق. ومن ثم تحفيزه على التوسع في الإنتاج والنشاطات.
3. زيادة معدل النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل نمو الاقتصاد هو إحدى دوافع هذا التكامل .

4. توسيع القاعدة الإنتاجية:وهي تمثل إحدى الدوافع الرئيسة لغرض التكامل الاقتصادي. (موريس شيف ول ،2003)

أشكال التكامل الاقتصادي

1. منطقة تجارة حرة وهي أن تصبح الدول التي يتم فيها ضمن إطار منطقة التجارة الحرة سوقا واحدة تجعل حرية انتقال السلع, وهو ما يوسع السوق أمام منتجات هذه الدول بالشكل الذي يحفزها ويشجعها على التوسع في إنتاجها, من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية و الإجراءات الإدارية.
2. الاتحاد الجمركي : تزال القيود بين الدول وينشأ جدار جمركي توحد بموجبه التعريفة في مواجهة العالم الخارجي.
3. السوق المشتركة تلغي التعريفة الجمركية والحواجز التي تعيق تنقل السلع ورؤوس الأموال و العناصر البشرية.
4. الاتحاد الاقتصادي أي التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
5. التكامل الاقتصادي التام وهو الشكل الذي يتم فيه توحيد السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و سياسات التوزيع وهو يفرض إبداء نوع من المؤسسات تعرف باسم مؤسسات ما فوق الدول تكون قراراتها ملزمة.

ويتبين أن التكامل بكافة أشكاله أعلاه, قد يتضمن إجراءات منها إلغاء القيود على انتقال السلع, وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والأفراد, وتوحيد السياسات الاقتصادية. (كامل بكري ،2004)

مقومات التكامل الاقتصادي

من المعلوم أن التكامل الاقتصادي يستند إلى عدة مقومات, المعلومات الاقتصادية و السياسية التي يتمثل أبرزها في وجود أنظمة ذات طبيعة سياسية متماثلة حتى يكون الأساس التكاملي الاقتصادي تام, لذلك فإن عدم التماثل بين الدول في طبيعة أنظمتها السياسية شكل عائق أمام تكاملها الاقتصادي, ومن هذه المقومات الاقتصادية ما يلي:

1. توفر الموارد الطبيعية ذلك أن هذا المقوم يعتبر أساسا يستند إليه هذا التكامل في قيامه ونجاحه, وفي حالة عدم توفر الموارد الكافية تشكل عائقا في اكتمال الوحدة الاقتصادية.

2. التخصص و تقسيم العمل فمن المعلوم أن التكامل الاقتصادي حتى يوفر للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل.
3. توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية, إن تتوفر رؤوس الأموال أو الموارد البشرية يشكل عنصرا مهما في العمل الاختصاصي و الفني.
4. توفر طرق ووسائل النقل و الاتصال ويعتبر توفر وسائل النقل من أهم عناصر والمقومات التي تستند عليها عملية هذا التكامل (عماد الليثي ،2003))

تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية

نحاول في هذه الجزئية تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية وذلك بمعرفة ما هي دوافع ومبررات التكامل وآثاره وأسباب فشله.

أولاً: تطبيق دوافع التكامل الاقتصادي على الدول النامية.

لم تفرد نظرية التكامل الاقتصادي أهمية خاصة للدول النامية، وفي الواقع فإن أهداف الدول النامية من تكوين أو الانضمام إلى تكتل إقليمي لا يختلف كثيرا عن تلك الأهداف التي تدفع الدول المتقدمة إلى اللجوء إلى تلك الوسيلة. فالدول النامية تسعى دائما إلى فتح أسواق جديدة لصادراتها وإلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من الدول الأعضاء في التكامل (محمد إبراهيم محمود الشافعي،2005)، كما أن الدوافع التي تحدو بالدول المختلفة، متقدمة كانت أو نامية إلى التكامل الاقتصادي لا تنحصر فقط في دوافع اقتصادية بل ربما لم تكن الدوافع الاقتصادية أقوى هذه الأسباب في بعض هذه الحالات، أو على أي حال ربما لا يكون هناك اتفاق حول أي الدوافع كان لها الأثر الأول في تكوين بعض التكتلات بالذات، ذلك أن للاعتبارات السياسية والعاطفية والاجتماعية أثرها الذي لا يمكن إغفاله بأي حال (محمد زكي الشافعي،1970).

ومن أهم مبررات ودوافع التكامل الاقتصادي بين الدول النامية نذكر ما يلي(فؤاد أبوستيت،2004):

1/ ضعف نطاق الأسواق مثل انخفاض دخل الفرد، ومن ثم القوة الشرائية، تدني وسائل الاتصال والنقل... المحلية لمعظم الدول النامية مما يؤدي إلى عرقلة المشروعات الحديثة في المجالات الاقتصادية المختلفة، كذلك الأخذ بصورة أو أخرى من صور التكامل الاقتصادي سوف يسهم إلى حد كبير في التغلب على معظم مختلف العقبات.

2/ عدم قدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة والذي يتصف معظمها بعدم التجزئة من الناحية الفنية والاقتصادية والتكنولوجية. ويرجع هذا لقلة رؤوس الأموال اللازمة لبناء مثل هذه المشروعات، وندرة الكفاءات العلمية والفنية لإنشائها وإدارتها، وضيق الأسواق المحلية لهذا يكون تأثير هذه العوامل أكثر حدة على مستوى كل دولة منفردة.

3/ ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول النامية في مجال المعاملات الاقتصادية، ويرجع السبب وراء ذلك إلى اعتماد معظم الدول النامية في صادراتها على المواد الأولية، كما تمثل التجارة مع الدول الصناعية الجزء الأعظم منها، بينما تمثل التجارة البينية نسبة ضئيلة منها. لذا أصبح من دوافع التكامل الاقتصادي بين الدول النامية حجة زيادة القوة التساومية لدول التكامل في علاقاتها الاقتصادية الخارجية (عمر صقر،2005) .

كذلك فقد يعزي ازدياد الاهتمام بالتكامل في الدول النامية إلى الرغبة في أن تحذو هذه الدول حذو النموذج الأوربي في التكامل الاقتصادي (حسين عمر،1997).

كما رأت الدول النامية في ترتيبات التكامل الإقليمي منفذا لتصحيح علاقاتها الخارجية ودعمها لجهودها التنموية القطرية مع استبقاء أمل الوحدة السياسية للدول التي سعت إليها وعجزت عن تنميتها (محمد محمود الإمام،2004)، فتقف الدول النامية في محاولتها لإنشاء التكتلات الاقتصادية على الطريق النقيض لدوافع هذه الاتجاهات القائمة في الاقتصاديات المتقدمة، فجوهر محاولتها هنا (دفاعي) من أجل الإبقاء على وجوده (حميد الجميلي،1998).

إلا أن التنمية الاقتصادية هي الدافع القوى إلى الحركة التكاملية في الدول النامية ذلك أن هذه الدول تسير باقتصادياتها وفقا لنظرية النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية بناء على خططها الوطنية ووفقا لبرامج التصنيع في هذا الخط (حسين عمر، 2004)

ثانياً: أسباب فشل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية

هناك اتفاق عام في الأدبيات الاقتصادية أن الطابع الغالب على تجارب الدول النامية في مضمار التكامل الاقتصادي، هو الفشل أيا كانت الصيغ التي اتخذتها التجارب المختلفة للتكامل ولو بدرجات متفاوتة (محمد محمود الإمام،2004). وإن نجحت البعض

منها كانت ذات نتائج محدودة للغاية، فتطبيق نظرية التكامل الاقتصادي على الدول النامية التي قد تنظم في اتحادات جمركية ومناطق تفضيلية كما هو سائد في الدول المتقدمة، أمرا ليس سليماً من جميع الوجوه، حيث أن جل صادرات الدول النامية تكاد تكون من المواد الأولية التي لا تنتج في ظل أية حماية والتي تتنافس بحرية في السوق الدولية، فإن مثل هذه التكتلات لا يتوقع أن تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد (عبدالرحمن الحبيب،1974).

إذا كانت تجربة التكامل الاقتصادي الأوربي غنية في نتائجها عظيمة في خطواتها ومناهجها، إلا أن واقع الحال يكشف عكس ذلك حينما يتعلق الأمر بتجارب التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، فهذه التجارب الأخيرة تتشابه فيما بينها من حيث ضآلة النتائج المترتبة على قيامها، بل أن الكثير منها لا يعدو أن يكون حبرا على ورق (سامي عفيفي حاتم،2003).

فكانت الدول النامية تنتهج المنهج التقليدي القائم على تكامل الأسواق حيث وضعت منظمة الوحدة الإفريقية خطة (لاجوس) لدعم التكامل الإقليمي في القارة السمراء، وعلى المستوى الإقليمي نجد ثمانية عشر تجمعا إقليميا، ولكن معظم الدراسات التي أجريت على هذه التجارب تشير إلى فشلها في تحقيق أهداف التكامل المطبق، بسبب الضعف الاقتصادي والعوامل السياسية المتمثلة في غياب الديمقراطية وتحكم السياسة في العملية التكاملية، كما أن الهياكل الإفريقية هشة وغير قادرة على إدارة شؤونها (مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أبريل 2005).

ومن الأمثلة الواضحة على التجارب الفاشلة في التكامل الاقتصادي في الدول النامية تلك الموجودة في الوطن العربي الذي صنع الحضارة العالمية وكان أكبر مثال على التوحيد عبر قرون عديدة من الزمان. وذلك على الرغم من وجود عدة عوامل وسمات مشتركة بين هذه الدول تدعم نجاح تكاملها منها وحدة الدين ووحدة اللغة وأواصر الأخوة وإشتراك معظمها في موارد طبيعية واحدة كالمياه الإقليمية وإشتراكها في خصائص الموارد الاقتصادية وغيرها. (سامي عفيفي حاتم،2003)

وفيما يلي ندرج أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية (محمود عبد السميع علي،2001).

1/ سياسات الإنتاج الذي يحل محل الواردات:

حيث أسهمت هذه السياسات في إحداث اختلالات بالعلاقات الاقتصادية الكلية، أدت بطريق غير مباشر إلى الاحتفاظ بموانع التجارة داخل دول التكتل، والصناعات التي أقيمت من أجل ذلك لم تكن ذات كفاءة عالية مما استلزمت بالضرورة فرض الحماية والمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية مقوم بأعلى من قيمته بغرض تخفيض القيمة المقابلة بالعملة المحلية للسلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج المستوردة.

2/ متطلبات الإيرادات العامة:

حيث أن جانبا من الإيرادات العامة التي تتحصل عليها الدول النامية مصدره الرسوم الجمركية فإن تحرير التجارة بين دول التكامل الإقليمي لا يكون مرتفعا على سلم أولويات دول التكامل.

3/ تغلب الاعتبارات السياسية:

بالرغم من إمكانية تحقيق مكاسب اقتصادية من وراء التكامل الإقليمي، إلا أن الدول النامية غير مستعدة للتنازل عن استغلال قراراتها من الناحية السياسية. ومن ثم لا توجد سلطة موحدة لاتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية التي تظل حبرا على ورق إن لم يتم إلغاؤها، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية، لذلك نجد أغلب الاعتبارات السياسية لها أهمية أولى عن الاعتبارات الاقتصادية في الدول النامية، فيقول" رونيسون " لن يتأتى لمجموعة من الدول أن تجني نفعا من وراء التكتل ما لم تكن على استعداد من البداية لأن تدرك وأن تتقبل فقدان جانب يعتد به من سيادتها على شؤونها الاقتصادية (محمد زكي الشافعي،1968).

4/ عدم وضع برامج تدريجية للتكامل:

معظم أشكال التكامل الاقتصادي بين الدول النامية كانت طموحة دون أن تنتقل في مراحل تدريجية تزيد من التعاون الاقتصادي كما حدث في أوربا، إضافة إلى ذلك لم تضع برامج تنفيذية لذلك يمكن متابعتها، فضلا عن عدم قيام مؤسسات إقليمية تنفيذية، ومن ثم لم تحقق نجاحا في مجال تحرير تجارتها الإقليمية.

5/ عدم عدالة توزيع المكاسب:

تضم الدول النامية في كثير من بقاع العالم المختلفة أقطارا متقدمة نسبيا ذات صناعات متقدمة كالأرجنتين، المكسيك مثلا، وأقطار أقل تقدما وذات صناعات ضعيفة

كالبراجواي والأورجواي، وهذه الظاهرة موجودة أيضا في عالمنا العربي وفي مختلف مناطق إفريقيا، هذا ما يخلق مشكلة ضمان توازن في توزيع المنافع أو المكاسب التي قد تنجم من هذا التكامل.

لذلك نجد في أغلب حالات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، لم تعط لها هذه الأخيرة أهمية في كيفية توزيع المكاسب وهذا ما أدى إلى عدم نجاح واستمرار بعض التكتلات (كاتحاد شرق إفريقيا وغيره)، كما تنطبق هذه الأسباب بصورة عامة على المنطقة العربية.

6/ عدم إنشاء أو دعم الهيكل الإنتاجي الملائم (عمر صقر،2005):

نظرا لضآلة استفادة الدول النامية من نموذج تحرير التجارة التقليدي القائم على إلغاء التعريفة الجمركية، فتوجد عدة عوامل عديدة تفوق إقامة أو تدعيم وتنمية الهياكل الإنتاجية في الدول النامية منها:

أ/ عدم توافر البنية الأساسية.

ب/ عدم توافر وسائل الاتصالات والمواصلات بالدرجة الكافية سواء بين الدول الأعضاء أو بينها بين العالم الخارجي، فنجد مثلا وسائل الاتصالات بين إفريقيا وأوربا أيسر وأسرع من بين الدول الإفريقية بعضها البعض، كما أن تكلفة شحن القمح من أمريكا اللاتينية إلى أوربا أقل من نقله إلى بعض الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية.

وهناك اتفاق بين الكثير من الكتاب بأن جهود تفعيل وتقوية التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية، خلال الفترة التي سبقت الثمانينات من القرن الماضي باءت كلها بالفشل وذلك للعديد من الأسباب من أهمها إتباع سياسة إحلال الواردات، والاعتماد على سياسة التصنيع كأساس للتنمية، والاعتماد على الصادرات من المواد الخام (فؤاد أبوستيت، 2004) أضف إلى ذلك الخلافات السياسية والنزاعات العسكرية الدائمة بين تلك الدول.

فالتغلب على تلك الصعوبات يساعد على إنشاء المشروعات المشتركة والنجاح في إقامة سوق متكامل، كما أن غياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية الكلية يعد السبب الرئيسي في عدم نجاح جهود هذه الدول في تحقيق تجربة التكامل الاقتصادي.

من هنا تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي يلزم بحثها قبل البدء في تكوين تكامل اقتصادي للدول النامية ومن بين أهم هذه العوامل نذكر ما يلي (عماد الليثي،2003):

1/ بحث درجة التكامل والتنافس بين اقتصاديات الدول الراغبة في المشاركة في التكتل الاقتصادي حيث يفضل أن تجمع بين تكامل وتنافس السلع المنتجة بدول الاتحاد، فالتكامل يعني أن كل دولة من الدول الأعضاء تنتج سلعا مختلفة زراعية وصناعية وهنا يحدث اندماج تكاملي يكون له أثر فعال إذا حدث نوع من تقسيم العمل في إنتاج بعض المنتجات حتى يكون هناك أثر المنشأ للاتحاد، أما التنافس فيعني تماثل إنتاج دول التكامل الاقتصادي فتحل سلعة كل دولة محل سلع الدول الأخرى، فيحدث الأثر الإنشائي للتجارة، وهكذا يتم الجمع بين مزايا التكامل والتنافس أي مزايا كل من إنشاء التجارة وتحويلها.

2/بحث نطاق التكامل الاقتصادي من حيث حجم الإنتاج، فكلما اتسع هذا الأخير كلما زادت الكفاءة الإنتاجية وأمكن التعمق في درجة تقسيم العمل بين الدول الأعضاء والحصول على مزايا الإنتاج الكبير سواء على مستوى دول التكامل أو على مستوى العلاقات الخارجية.

3/ بحث العنصر المكاني حيث أن هناك علاقة مؤكدة بين البعد المكاني وآثار التكامل الاقتصادي، حيث يوفر ذلك نفقات كثيرة لتنقل السلع ما بين الدول أعضاء التكتل الاقتصادي، لذا الدول المتجاورة عادة ما تكون عادتها وأنماط سلوكها متشابهة مما يزيد من قوة التكامل بينها.

من هنا أصبح واضحا الآن أن الرؤية التنظيرية الجديدة لقضية التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية، تملي علينا اعتبار جهود التكامل بين هذه المجموعة من الدول على أنها جزء من إستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادياتها الوطنية، ويتطلب الوصول إلى هذه الغاية البدء بمناقشات مستفيضة للتراث الذي خلفته جهود واستراتيجيات التنمية في العقود الأربعة الماضية (سامي عفيفي حاتم،1974).

هذا ما شجع ودفع الدول النامية في العقدين الأخيرين إلى إجراء مراجعة شاملة لتجمعاتها الإقليمية، يختلف منهجها التكاملي الجديد عن المنهج التقليدي الذي كان سائدا

بعد الحرب العالمية الثانية والمقتبس من التجربة الأوربية، فتحاول إقامة جيل ثاني من اتفاقيات التكامل تضمن وضع ضوابط لتحرير التجارة البينية مع إستبقاء إستراتيجية إحلال الانتاج محل الواردات خاصة أننا نجد اهتمام عدد من الدول بالتطور التكنولوجي، وتشجيع رأس المال وإتباعها برامج هيكلية واقتصادية مما يؤدي إلى اتساع تطبيق الإقليمية الجديدة المنفتحة على العالم الخارجي.

ثالثاً: آثار التكتلات الاقتصادية القائمة بين الدول النامية

نحاول في هذا الجزء إبراز أهم الآثار المتوقعة لدخول دول الجنوب في تكتل إقليمي فيما بينها.

يشير وينر (winer) بان هناك العديد من الفوائد الناجمة عن التكتلات الإقليمية بين الدول النامية والذي يتفق مع العديد من الكتاب.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن هناك نسبة إجماع على الفوائد التي يمكن تحقيقها مثل زيادة عدد الصناعات الجديدة وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام، وزيادة عدد الصناعات التعدينية والصناعات الأخرى المكملة كنتيجة طبيعية لكبر حجم السوق (فؤاد أبوستيت،2004)

وفيما يلي نوضح أهم هذه الآثار المتوقعة من وراء قيام تلك التكتلات.

1) زيادة القوة التفاوضية وقوة المساومة

من بين الآثار المتوقعة والهامة للتكتلات الاقتصادية بين دول الجنوب هو زيادة قوتها التفاوضية، باعتبار أنها تعاني من انخفاض قدرتها التفاوضية بالنسبة لكل دولة على حدى، وذلك لافتقارها للإمكانيات مادية والبشرية التي تتطلبها عملية التفاوض، خاصة بالنسبة للدول الصغيرة الحجم، كما أن معظم الدول النامية ليس لها تأثير كبير في الأسواق العالمية وبالتالي قدرتها على المساومة والتفاوض منخفضة جدا.

من ثم يتوقع أن تتمكن هذه الدول من زيادة قدرتها التفاوضية، وتخفيض تكلفة التفاوض من خلال توحيد مواردها عن طريق إقامة تكتلات إقليمية فيما بينها (حنان حسين رمضان نظير،2005).

فضعف مقدرة الدول النامية على المساومة يشكل سببا أساسا لعجزها عن تحسين ظروف تجارتها الخارجية، ذلك أن الاعتماد على الإقناع وحده لا يكفي لحمل الدول

المتقدمة على أن تأخذ بجدية مصالح الدول النامية في الاعتبار (محمد زكي الشافعي،1970).

2) الاستفادة من وفورات الحجم

وفورات الحجم هي عبارة عن زيادة في الإنتاجية والانخفاض في التكاليف الذين ينتجن عن زيادة الطاقة الإنتاجية لوحدة الإنتاج، وتدخل وفورات الحجم عادة في ثلاث مجموعات هي:

أ- وفورات الحجم المتعلقة مباشرة بطاقة الإنتاج، ب- وفورات الحجم الناتجة عن التخصص في أصناف معينة، ج- وفورات الحجم الناتجة عن التخصص في جزء معين في عملية إنتاج صنف واحد.

من المتوقع أيضا أن قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية يكون لها أثر على زيادة درجة المنافسة والاستفادة من وفورات الحجم، ويرجع ذلك إلى اتساع حجم السوق حيث يصبح بالإمكان قيام نشاطات اقتصادية صناعية على وجه الخصوص بأحجام معتبرة وإنتاجيتها العالية وتكاليفها المنخفضة. فكلما اتسع السوق أيضا للنشاط الاقتصادي اتسع أفق التخصص في الإنتاج، فبدلا من تشتيت قدراتهم ومواردهم الاقتصادية وجهودهم على مختلف النشاطات الإنتاجية يقدرون أن يجنوا ثمار استغلال الهبات والموارد (عبد الرحمن الحبيب،1974) ، لأن الأسواق المحلية تكون معزولة عن المنافسة بين الدول النامية بعوائق تجارية وتقيدات مشددة، وضيق السوق تشيع في رحابه ظاهرة ابتكار الأقلية وتقييد المنافسة.

إضافة إلى ذلك فإن بعض الأسواق المحلية في الدول النامية لا تسع لأكثر من منتج واحد، لذلك فالتكامل الاقتصادي بين تلك الدول يفتح أبوابها للمنافسة فيما بين المشروعات المماثل فيها. فإقامة السوق الواسعة في الدول النامية لا ينبغي تركها للآلية التلقائية، إنما نتيجة لعمل ممهد دؤوب يمتد على فترة طويلة وهذا ما يجب أن يعترف به أي مراقب واع (عبد الهادي يموت، نجيب عيسى،1978).

3) التنمية الصناعية

أما الأثر المتوقع لهذه الاتفاقيات على التنمية الصناعية فيتوقف على قدرة التكتل على تحقيق وفورات الحجم وعلى حجم السوق الكلي، فإذا تمتع التكتل بحجم سوق مناسب يسمح بتحقيق وفورات النطاق يتوقع أن يجذب الصناعات إلى الداخل (حنان

حسين رمضان نظير،2005) وستقوم الصناعة في كلا البلدين وذلك بسبب التوسع الذي يفرضه الخفض المتزايد للعوائق التجارية بين دول الجنوب، ويكون انتشار الصناعة ليس متساويا بين الدولتين، وعلى أي حال فهو يبدأ في دولة ويمتد إلى الأخرى عندما تكون القيود التجارية منخفضة، والدول الجنوبية تجذب صناعات أقل في هذه الحالة مما لو كانت تتبع سياسة التحرير متعدد الأطراف، وذلك لأنها لم تستفد من الوصول إلى سوق الدولة الشمالية أو المنتجات الوسيطية المنتجة في الشمال (موريس شيف ول- آلن وينترز،2003).

وقد فشلت معظم اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول الجنوب بسبب النزاع على مواقع الصناعات وعلى مقدار التعويضات التي ستصرف بسبب الأضرار التي ستقع، فمثلا في عام 1957 كانت هناك 404 شركة في كينيا وذلك من أصل 447 شركة مسجلة في تجمع شرق افريقيا، وفي عام 1960 مثل القطاع الصناعي في كينيا نسبة 10% من إجمالي الناتج الإجمالي وكانت حصص الصناعة في الدولتين الشريكتين (كينيا وتنزانيا) هي 4% ،وقد انهار التجمع عام 1977 لأنه فشل في إقناع الأعضاء الأكثر فقرا بأنهم يأخذون قدرا مناسبا من المكاسب (موريس شيف ول- آلن وينترز،2003).

4) الأثر الاستثماري ونقل التكنولوجيا

كما رأينا سابقا فإن اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات إلى دول الجنوب سواء من دول الشمال الشريكة أومن العالم الخارجي، إلا أنه على النقيض من ذلك في حالة اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول الجنوب فيما بينها حيث يتوقع أن يكون تدفق الاستثمار بنسب ضئيلة ومحدودة لأن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي يرتبط أساسا بالتنمية الصناعية في دول الجنوب، كما أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تكسب الثقة في السياسات الحكومية عموما وهذا يساعد على زيادة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونحن نشك أن تكامل الجنوب مع الجنوب يمكن أن يحقق ذلك وقد يعوق الاستثمار، إذا لم يصاحبه تحرير التجارة مع بقية أنحاء العالم (موريس شيف ول- آلن وينترز،2003).

فنجد نقل التكنولوجيا يتوقف أساسا على أثر هذه التكتلات على التنمية الصناعية في دول أعضاء التكتل وزيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح المجال

للمنافسة، إلا أنه يبقى نقل التكنولوجيا وتقدمها بين دول الجنوب المتكتلة أمرا متواضعا نظرا لافتقارها لوسائل التقدم التكنولوجي ونقص تشجيع البحث والتطوير.

5) الأثر على التجارة والمنافسة

يعتبر التوازن بين خلق التجارة وتحويلها من الأمور الحاسمة في تحديد الفائدة العامة لاتفاقيات التكامل الإقليمي، ونظرا إلى أن معظم الدول النامية تفرض تعريفة جمركية مرتفعة على التجارة فيتوقع أن يكون أثر تحويل التجارة المترتب عن إقامة مثل هذه التكتلات مرتفعا جدا، حيث تؤدي إزالة الحواجز الداخلية مع الاحتفاظ بها إزاء العالم الخارجي إلى تحويل الاستيراد من دول خارج التكتل إلى دول أخرى أعضاء (حنان حسين رمضان نظير،2005) ، لذلك اتفاقية التكامل الإقليمي بين دولتين ناميتين يحتمل فقط أن تخلق تباعدا تجاريا وليس رواجا تجاريا وهذا يمكن ملاحظته عندما تكون السلع متجانسة (موريس شيف ول- آلن وينترز،2003).

ومن خلال الجدول التالى الذي يوضح لنا الآثار التجارية لاتفاقيات التكامل الإقليمي بين الدول النامية، فنلاحظ مثلا انخفاضا في حجم التجارة داخل بعض الاتفاقيات، كمنطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا من 13,80 % سنة 1991 إلى 8,8 % سنة 1996 وبقيت ثابتة بنسبة 0,88 % خارج التكتل، وانخفاضها كذلك في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، واتفاق أنديان الثاني هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ زيادة في حجم التجارة داخل التكتل في بعض الاتفاقيات التكاملية كالسوق الجنوبية المشتركة التي ارتفعت من 10,52 % سنة 1990 إلى 14,12 % سنة 1996 وانخفاض حجمها خارج التكتل من 0,87 % سنة 1990 إلى 0,81 % سنة 1996، ونلاحظ هذه الزيادة أيضا في مجلس التعاون الخليجي واتفاق أنديان الأول.

الآثار التجارية لاتفاقيات التكامل الإقليمي بين الدول النامية سنة قبل وخمس سنوات بعد تنفيذ الشروط التمييزية الداخلية بين الدول الأعضاء. (نسبة مئوية)

الاتفاقية	حصص الاستيراد		حجم التجارة		نسبة الاستيراد إلى الناتج			الكثافة الإجمالية	
	داخل التكتل	خارج التكتل	داخل التكتل	خارج التكتل	داخل التكتل	خارج التكتل	إجمالي الواردات	داخل التكتل	خارج التكتل
السوق الجنوبية المشتركة									
1990	14,5	85,5	10,52	0,87	0,57	3,34	3,91	0,41	0,03
1996	20,2	79,8	14,12	0,81	1,64	6,48	8,10	1,15	0,07
اتفاق أنديان الأول									
1968	4,3	95,7	2,90	0,97	0,54	12,15	12,69	0,37	0,12
1974	7,2	92,8	6,16	0,94	1,01	13,14	14,15	0,87	0,13
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى									
1990	9,1	90,9	81,19	0,91	2,63	26,22	28,85	23,42	0,26
1996	12,6	87,4	64,33	0,88	3,78	26,29	30,07	19,34	0,26
اتفاق أنديان الثاني									
1990	6,8	93,2	6,84	0,94	0,86	11,77	12,63	0,86	0,12
1996	13,6	86,4	15,55	0,87	2,01	12,80	14,81	2,30	0,13
السوق الكاريبي المشترك									
1972	5,0	95,0	13,59	0,95	2,76	52,05	54,81	7,45	0,52
1978	3,8	96,2	7,66	0,97	3,10	78,01	81,11	6,21	0,78
التجمع الاقتصادي لغرب أوربا									
1965	3,3	96,7	11,68	0,97	0,48	14,39	14,87	1,74	0,14
1971	4,5	95,5	20,78	0,96	0,91	19,28	20,19	4,20	0,19
التجمع الاقتصادي النقدي لوسط إفريقيا									
1965	1,4	98,6	8,92	0,99	0,24	17,59	17,83	1,59	0,18
1971	4 ,00	96,0	30,09	0,96	0,79	18,82	19,61	5,90	0,19
منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا									
1991	15,9	84,1	3,80	0,88	7,73	40,99	48,72	1,85	0,43
1996	17,7	82,3	2,82	0,88	9,34	43,40	52,74	1,49	0,46
مجلس التعاون الخليجي									
1980	6,6	93,4	0,81	1,02	1,47	20,97	22,43	0,18	0,23
1986	5,2	94,8	2,15	0,97	1,50	27,71	29,21	0,63	0,28

المصدر: موريس شيف ول- آلن وينترز- مرجع سبق ذكره،2003، ص 59 .

ملاحظة: التواريخ المحددة عند كل اتفاقية هي لتحديد معنى مصطلحي قبل وبعد تطبيق الاتفاقية، بالنسبة لاتفاق أنديان الأول فهويشير إلى الاتفاقية الأصلية (1969) واتفاق أنديان الثاني يعود على الاتفاق المجدد (1991).

انطلاقا مما سبق نستخلص بأن هناك مجموعة من الآثار الإيجابية المتوقعة التي تعود على الدول النامية من خلال دخولها عقد اتفاقيات إقليمية وإقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، ولكن هذه الآثار تكون بشكل محدود كزيادة المنافسة وتحقيق وفورات الحجم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وتحقيق الأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

كما يتوقع أن يكون أثر تحويل التجارة بشكل كبير، وانخفاض الإيراد الجمركي نتيجة إزالة مختلف الحواجز الجمركية، الأمر الذي يؤثر سلبا على التطور والنمو الاقتصادي وحتى الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء.

فهل بناء إستراتيجية تكاملية إنمائية جديدة، أو تفعيل التكتلات الاقتصادية القائمة بما تتناسب مع الإقليمية الجديدة تكون بمثابة حل أمثل للدول النامية، من أجل زيادة ترابطها وتكاملها، وتنمية اقتصادياتها، وتخفيف آثار اندماجها في الاقتصاد العالمي؟.

ملامح إستراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية

التكامل الاقتصادي الإنمائي

التكامل الاقتصادي بين الدول النامية والذي يعرف بالتكامل الاقتصادي الإنمائي إنما يتعلق في حقيقة الأمر بمجموعة من الدول التي أرادت أن تخطو بمعدلات سريعة على طريق النماء الاقتصادي وتحقيق مستويات مرضية من التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي. وأصبح واضحا الآن أن النظرة التنظيرية الجديدة لقضية التكامل الاقتصادي بين هذه الدول على أنها جزء من إستراتيجية واضحة الملامح والأبعاد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادياتها الوطنية.

على هذا الأساس تم صياغة معالم ومكونات التكامل الاقتصادي الإنمائي طبقا لمنهج "لندر حاتم " على النحو التالي (انظر سامي عفيفي حاتم،1974) :

- يجب النظر إلى نموذج التكامل الإنمائي على انه منهج لتحويل استراتيجيات التنمية من النطاق القطري الضيق إلى النطاق الأكثر اتساعا.
- يهيئ هذا المناخ التكاملي الإنمائي الطريق للاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل
- يجب النظر لخلق التنمية (خلق التنمية هي الفكرة التي تشير إلى القوة الإنشائية للتنمية الاقتصادية التي يمارسها التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال زيادة مستويات التوظيف والإنتاج باقتصاديات الدول الأعضاء.) على أنها ظاهرة مفيدة تؤدي إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية داخل المنطقة التكاملية ، أما تحويل التنمية (تحويل التنمية تشير إلى حالة الانكماش في مستويات التوظيف والإنتاج الناتج عن تكوين مشروع التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول النامية، وهذا

يعود إلى اندثار بعض الوحدات الإنتاجية نظرا للمنافسة أو الصناعات المتشابهة بين الدول الأعضاء) فيجب اعتبارها ظاهرة تؤدي إلى اختفاء الكثير من الأنشطة الإنتاجية الأقل كفاءة على اثر تحرير التجارة الإقليمية بين الدول النامية الأعضاء في المنطقة التكاملية.

- تتجه نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي إلى النظر إلى تكوين إحدى صور التكامل الاقتصادي الإقليمي على انه للتوصل إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية في المستقبل، وليس تخصيصا امثلا لهذه الموارد في الوقت الحاضر
- تشير نظرية التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ضرورة احتواء المدخل التجاري (التكامل السالب) وجزء من التكامل الاقتصادي الموجب في آن واحد، وهذا لدعم استراتيجيه التنمية وتجتنب المنافسة المدمرة داخل المنطقة التكاملية.

على هذا الأساس اقترح "سامي عفيفي حاتم" نموذجا أساسيا للتكامل الإنمائي والذي يشمل في مراحله الأولى على اختيار الصورة المناسبة والشكل المقبول للتكامل الإنمائي على العناصر التالية:

- إقامة منطقة حرة تتكون بدورها من منطقة تجارة حرة من اجل تحرير التجارة البينية وإقامة منطقة استثمار حرة لفسح المجال أو الطريق أمام انتقالات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، وذلك بتوفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية القطرية التي تتبعها الدول الأعضاء.
- التنسيق الضريبي والتنسيق في مجالات التنمية الإنتاجية داخل هذه الدول، والاتفاق والتنسيق على القيام بأنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير مع ضرورة الاتفاق على وجود آلية تكاملية إقليمية بين الدول الأعضاء لمساعدة الدول الأقل تقدما داخل المنطقة التكاملية

نحو إستراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية

انطلاقا من عرضنا للتكامل الاقتصادي الإنمائي ومعرفة النموذج المقترح من طرف "سامي عفيفي حاتم"، نحاول إعطاء خطوط عريضة من اجل تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية بما يتناسب مع الإقليمية الجديدة وذلك على النحو التالي:

في المجال التنموي

1- تنمية الموارد الطبيعية والبيئية

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم الثروات الأساسية في مجتمعات الدول النامية ، حيث تعتمد في صادراتها إلى العالم الخارجي على هذه الموارد ، لذلك يجب على الدول النامية في المنطقة التكاملية :

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والإمكانيات والثروات المتاحة (الاستخدام غير الجائر) لإنتاج سلع بكميات مثلى (الإنتاج المحدد بواسطة الطلب ومستوى ونمط أنشطة الاستهلاك ونمط الحياة) وبشكل دائم.
- اتخاذ سياسات مشتركة للحفاظ على إدارة وتطوير الموارد الطبيعيةو خلق روابط تنموية بين قطاع الموارد الطبيعية وقطاعات الاقتصاد الأخرى، من اجل تعزيز التنمية وحماية البيئة.
- التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء حول استخدام أساليب الإنتاج المناسبة في المنتجات الطبيعية.

2- تنمية الموارد البشرية

يعتبر المورد البشري (الإنسان) المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، لأنه هو مصدر الفكر والعمل والمنظم للاستخدام الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية المتاحة، لذلك يجب على الدول النامية الأعضاء في التكامل الاقتصادي:

- تنمية القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب والتحفيز،والنهوض بها وتحسين أدائها ورفع كفاءتها.
- تحقيق الرفاهية والسعادة للعمال.والتخفيض من حدة الفقر والحد من انتشاره.
- اتخاذ خطة إقليمية لاستغلال الموارد البشرية.وزيادة الاستثمار في المورد البشري.

3- تنمية وتطوير العلم والتكنولوجي

يعتبر العلم والتكنولوجيا من أهم الركائز الأساسية لتطير المجتمعات في الوقت الراهن، ولتحقيق التنمية الشاملة. لهذا يجب على الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية :

- تشجيع البحوث العلمية والتكنولوجية المشتركة في مختلف المعاهد والجامعات، وتبادل البرامج التقنية والاتصال الإقليمي بين الدول الأعضاء.

- إعطاء حرية الانتقال للعمال والمهندسين والخبراء والفنيين داخل المنطقة التكاملية، من اجل تبادل الخبرات والبرامج بين الدول الأعضاء.
- التعاون في مجال الأبحاث العامة في المنطقة التكاملية.وخلق مناخ ملائم ومجل للمنافسة داخل المنطقة التكاملية للعلماء والمهندسين والفنيين من اجل الحد من هجرة الأدمغة.
- تحديث السياسات التعليمية وفي جميع المراحل بما يتناسب مع مستجدات هذا العصر.

4- إصلاحات اقتصادية إضافية

قامت العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية على اقتصادياتها لتسهيل دمجها في الاقتصاد العالمي، إلا أن معظمها لم تنفذ هذه الإصلاحات على أتم وجه وتباطأت في ذلك. فيجب على الدول الأعضاء في التكامل تدعيم تلك الإصلاحات والقيام بإصلاحات إضافية حتى تحقق النتائج المسطرة، وذلك بتخفيف والحد من الإجراءات البيروقراطية وزيادة الكفاءة الحكومية، وجعل نظام قضائي فعال وعادل في جميع المجالات (الحكمانية الجديدة)، ومحاربة الفساد والرشوة وفي جميع القطاعات.

5- النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا

من اجل تحقيق تكامل فعال في أي منطقة تكاملية يجب على الدول الأعضاء تقليل الفوارق في التنمية فيما بينهما، لهذا يجب النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا وفي إطار مشترك، من اجل تمكين جميع الدول في الإسهام الفعال في الجهود التكاملية للاستفادة منها.

كما أن النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا ليس بالأمر الهين ولتحقيق ذلك يجب:

- تطوير البنية التحتية الخاصة بالنقل والطرقات والموانئ والاتصالات وربطها مع الدول الأخرى.
- الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية بما فيها التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها.
- تحسين مناخ الاستثمار للأجانب والمحليين وتحسين القاعدة الإنتاجية.
- الاستثمار في مجال البحث والتطوير ونشر المعلومات.

- النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالمشروعات المشتركة في المنطقة التكاملية.
- تنمية وتطوير القطاع الزراعي والصناعي وتحسين أداء القطاع العام وإعادة هيكلته، وتفاعل الحكومات أكثر وبفاعلية مع المجتمع المدني.

في المجال التجاري والاستثماري

1- تطوير التجارة البينية في منطقة التكامل الاقتصادي

تعتبر التجارة مصدرا تعتمد عليه أغلبية الدول النامية لتمويل التنمية، لذلك فموضوع تخفيض القيود على التجارة الخارجية يساعد على ذلك، ويبدو أن استراتيجيات التكامل الإقليمي القائمة بين الدول النامية لم تحرز حتى الوقت الراهن سوى على أثار ضعيفة على حجم وأنماط التجارة سواء كان بين الدول الأعضاء أو على الصعيد الدولي.

كما أن المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي يعتبر من أهم المداخل التكاملية الأخرى لتفعيل وتحقيق التكامل ، وبالتالي التعجيل في التنمية الاقتصادية ، وتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية للدول النامية . لذا يجب على هذه الأخيرة مراعاة مايلي:

- العمل على صياغة سياسة تجارية ملائمة وتحسين الانفتاح الاقتصادي.
- العمل بالتقنيات الحديثة والطرق الأكثر فاعلية لقيادة المعاملات التجارية.
- تشجيع التنويع في الإنتاج السلعي، والتنويع في هياكل الإنتاج والابتعاد عن تماثلها كما هو حاصل، حتى لا تجعل اقتصاديات المنطقة المتكاملة متنافرة.
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات لتبسيط التجارة استيرادا وتصديرا بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بتقديم المعلومات والأدوات الخاصة بالمعاملات المتعلقة بالتجارة، ولتخفيف التكامل في التجارة العالمية
- إعادة هيكلة وتطوير قطاع النقل والمواصلات والاتصالات لتنمية التبادل التجاري البيني، وللتقليل من تكاليف النقل وتسهيل الاتصال بين أسواق دول التكتل.
- العمل على إزالة مختلف القيود والإجراءات الإدارية التي تعيق المبادلات التجارية البينية.
- تطوير آليات التمويل والضمان لعمليات الاستيراد والتصدير.

- نشر المعلومات التجارية بين المصدرين والمستوردين في المنطقة التكاملية
- الالتزام بكافة الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بتحرير المبادلات التجارية، والعمل على توحيد السياسات التجارية في الدول الأعضاء، بغرض تحقيق بعض الأهداف المشتركة فيما يخص السياسات الاقتصادية والمالية.
- تعزيز قدرة الدول الأعضاء للاشتراك بفاعلية في النظام التجاري الدولي، وقدرتها على التعامل مع القضايا الحديثة في مجال التجارة الدولية.
- تنمية التجارة الالكترونية مع تنمية القدرات البشرية من اجل ذلك.
- وجود نظام فعال لفض المنازعات التجارية التي تحدث بين الدول الأعضاء، وتشجيع اتخاذ الحلول المشتركة التي تعترض تيسير التجارة البينية.

2- تطوير الاستثمار البيني وتهيئة المناخ لذلك

يعتبر تدفق الاستثمار بين الدول من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، ويعتبر الاستثمار أيضا عنصر حيوي مكمل للجهود الإنمائية الوطنية عن طريق نقل التكنولوجيا والمعارف وغيرها.

ومن اجل تطوير الاستثمار البيني بين الدول النامية الذي يعتبر كأداة لتفعيل التكامل الاقتصادي في هذه الدول، يجب عليها:

- تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إصدار التشريعات الجاذبة للاستثمار وتسهيل الإجراءات وتقديم الحوافز.
- أن توفق الدول الأعضاء بين تحرير انتقال رؤوس الأموال على كل من المستوى الإقليمي والمستوى الدولي .
- إزالة العوائق بين الدول الأعضاء التي تحد من انتقال رؤوس الأموال فيما بينها، هذا مايتيح فرصا في المنطقة التكاملية، أي جعل منطقة استثمار موحدة
- تحويل المدخرات الوطنية إلى استثمارات، والحد من استثمارها في الأسواق المالية الدولية، وذلك من اجل دعم التكامل.
- التعريف بفرص الاستثمار المتاحة وما توفره من فوائد ومزايا في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق إنشاء شبكة معلومات موحدة عن تلك الاستثمارات وتوفير جهاز إعلامي فاعل.
- تنسيق التشريعات والإجراءات الوطنية الخاصة بالاستثمار واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الرشوة والفساد والتحايل.
- إنشاء مؤسسات مشتركة للاستثمار من اجل زيادة الاستثمار البيني.

- الحد من هجرة الاستثمارات خارج المنطقة التكاملية.
- الاستفادة من الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة والعولمة في مجال حرية انتقال رؤوس الأموال.
- تامين مناخ استثماري شفاف ومستقر.

في مجال العلاقات الدولية

1- تنسيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية الأخرى

ينبغي على الدول النامية مراجعة دروس الماضي وتجارب الدول التي سبقتها في مشروع التكامل الاقتصادي خاصة المتقدمة، كتكتل الاتحاد الأوربي وتكتل "النافتا"...

كما تعمل جاهدة للتعامل مع هذه التكتلات الاقتصادية ككتلة اقتصادية واحدة، عوضا أن تتعامل معها بانفراد لتمكنها من التعامل معها من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية، ومحاولة التصدي للمشروعات الإقليمية الأخرى البديلة للتكامل الاقتصادي في مناطق الدول النامية، التي قد تؤدي إلى فشل التكامل وتفكيك الدول المتكاملة، وخير دليل على ذلك لما هو حاصل في المنطقة العربية من خلال مشروع الشراكة الاوورومتوسطية ومشروع السوق الشرق أوسطية.

وفي مجال علاقاتها الدولية أيضا يجب عليها:

2- نشر السلم والأمن على مستوى الأقاليم المتوترة.

3-التنسيق مع الأنظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية.

4-ترشيد استخدام المساعدات الدولية وتخفيف عبء المديونية.

ثالثاً الدراسة التطبيقية

منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

خطوات الدراسة: اتبعت الدراسة العديد من الخطوات لتنفيذ إجراءاتها، من أهمها الآتي:

أولاً: أداة الدراسة: تم تصميم استبانة لدراسة تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية وضرورة تفعيلها – (دراسة حالة الدول العربية) من وجهة نظر افراد عينة الدراسة المكونة من 52 فرد والتي تكونت في صورتها النهائية من (23) فقرة وقد مرت عملية بناء الاستبانة بالخطوات الإجرائية الآتية:

1-تقسيم اسئلة الاستبانة الي قسمين تضمن القسم الاول البيانات الشخصية ومعلومات عامة لعينة الدراسة في 7 فقرات، وشمل القسم الثاني المعلومات الاساسية والتي تجاوب على اسئلة الدراسةوجاء في 16فقرة.

2-تم تصنيف فقرات الاستبانة إلى أربعة مجالات.

3-عُرضت الاستبانة بصورتها المبدئية على مجموعة من المحكمين طُلب منهم تحكيم فقرات الاستبانة ومدى ملاءمتها لموضوعها ومجالها، حيث تـم الاخذ بملاحظـاتهم عند الصياغة النهائية.

ثانياً: عينة الدراسة: اختارت الدراسة عينة عشوائية من أساتذة الجامعات داخل وخارج السودان، عن طريق توزيع الاستبيان الكترونياً، وهم موزعون تبعاً لمتغيرات النوع، التخصص، الدرجة العلمية، العمر، سنوات الخبرة، نوع الوظيفة.

ثالثاً، صدق الأداة وثباتها: للتحقق من صدق أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة، تم استخدام طريقة صدق المحتوى بأسلوب صدق المحكمين، حيث وزعت الاستبانة في صورتها المبدئية على عدد ست من أعضاء هيئة التدريس المحكمين المتخصصين ممن يحملون درجة الدكتوراه في مجال العلوم الاجتماعية ، تم الاخذ بملاحظاتهم في بعض الفقرات سواء بالإضافة أو بحذف بعض الكلمات والفقرات أو الترتيب. كما تم حساب ثبات هذه الاستبانة بطريقة الاتساق الـداخلي باسـتخدام معادلة ألفاكرونباخ على استجابات عينة الدراسة الكلية عند تحليل النتائج. والجدول التالي يوضح تحليل الثبات لمقاييس الدراسة مبيناً قيم معامل ألفاكرونباخ لمفاهيم الدراسة.

الجدول (2): تحليل الفاكرونباخ

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
488.	688.	32

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

من الجدول رقم (1) يتضح ارتفاع قيمة الفاكرونباخ والتي تساوي 0.884 وهي نسبة تقارب الواحد الصحيح مما يؤكد درجة ثبات عالية للاستبانة. وعند اختبار اثر حذف اي عبارة من العبارات الداخلية علي الثبات والاستقرار للمقياس، اثبت التحليل عدم تأثر المقياس بحذف أي من العبارات الفرعية للاستبيان.

رابعاً: التحليل الاحصائي لدرجة الموافقة: تم تبويب البيانات اللازمة ومن ثم تحليل النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بإخضاعها للمعالجات الإحصائية المناسبة. وتمت الإجابة على أداة الدراسة تبعاً لمقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق ، محايد، لا موافق ، لا موافق بشدة)، بحيث تمنح الاستجابة درجة تتراوح ما بين (1-5) علـى الترتيـب تبعـاً لهـذا المقياس. ومن أجل

تفسير النتائج ومعرفة تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية وضرورة تفعيلها

دراسة حالة الدول العربية، اعتمدت النسب المئوية للمعايير التقويمية الآتية: من1الى1.80 غير موافق بشدة، من 1.81إلى 2.60 غير موافق، من2.61 الى3.40 محايد، من 3.41 الى4.20 موافق، من 4.21 الى5.00 موافق بشدة. الجدول رقم (2) التالي يوضح القيمة المحسوبة والمتوسطات الحسابية لعبارات الاستبيان والانحرافات المعيارية المقابلة لكل قيمة، ودلالة القيمة المحسوبة، وترتيب العبارات حسب حصولها على اعلى درجة توافق افراد الدراسة.

خامساً: مناقشة الفرضيات:

1- التكامل الاقتصادي يؤدي الي تعزيز القوة التنافسية للدول النامية

من تقديرات عينة الدراسة كانت موافق بشدة على جميع الفقرات هي الأعلى من بين الخيارات، تراوح المتوسط الحسابي 31 فيما كانت موافق 21 فرد مما يؤكد قبول الفرضية.

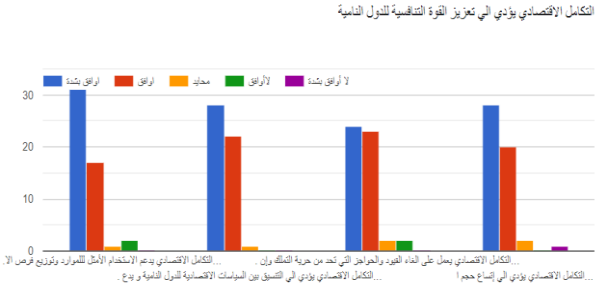

2- إقتداءالدول العربية بمناهج التكامل الاقتصادي المطبقة في الدول الغربية يؤدي الي تنمية اقتصادياتها.

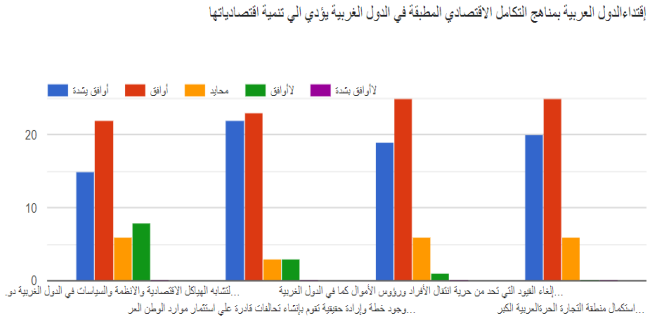

تقديرات عينة الدراسة كانت موافق بشدة على جميع الفقرات هي الأعلى من بين الخيارات، المتوسط الحسابي لها 27 فيما كانت موافق 25 فرد مما يؤكد قبول الفرضية.

3- هنالك عدة عوامل وسمات مشتركة بين الدول العربية تدعم نجاح تكاملها .

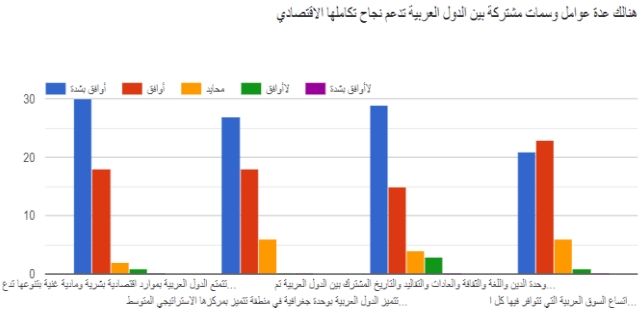

4- هنالك عدة عقبات تحول دون اكتمال نسق التكامل بين الدول العربية مما أدى الي فشل معظم التجارب

تقديرات عينة الدراسة كانت موافق على جميع الفقرات هي الأعلى من بين الخيارات ، تراوح المتوسط الحسابي 28 فيما كانت موافق بشدة 20 فرد و4 محايد مما يؤكد قبول الفرضية.

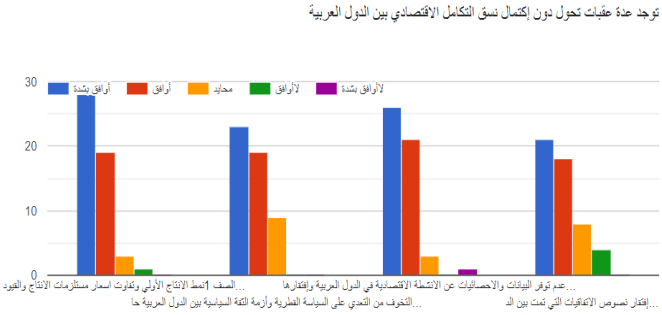

تقديرات عينة الدراسة كانت موافق بشدة على جميع الفقرات هي الأعلى من بين الخيارات، تراوح المتوسط الحسابي 25 فيما كانت موافق 20 فرد و7محايد مما يؤكد قبول الفرضية

خامساً، تحليل البيانات الاساسية لفرضيات الدراسة: تم استخدام تحليل العينة الواحدة (One-Sample Test) **لتحليل بيانات الدراسة والإجابة على اسئلتها.**

التحليل الاحصائي لعبارات أسئلة البحث

الجدول (4): التحليل الاحصائي لعبارات أسئلة البحث

م	البند	T	SIG. (2-TAILED
1	التكامل الاقتصادي يدعم الاستخدام الأمثل للموارد وتوزيع فرص الاستثمارات مما يعزز القوة التنافسية للدول النامية .	83.412	.000
2	التكامل الاقتصادي يؤدي الي التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول النامية و يدعم تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية بينها .	78.046	.000
3	التكامل الاقتصادي يعمل على الغاء القيود والحواجز التي تحد من حرية التملك وإنتقال الأفراد ورؤوس الأموال وممارسة النشاط الاقتصادي بين مواطني الدول النامية يزيد من قوتها التنافسية .	87.736	.000
4	التكامل الاقتصادي يؤدي الي إتساع حجم السوق وزيادة حجم التجارة البينية للدول النامية واستغلال الميزة النسبية مما يعزز قوتها التنافسية	123.744	.000
5	تتمتع الدول العربية بموارد اقتصادية بشرية ومادية غنية بتنوعها تدعم نجاح تكاملها الاقتصادي .	97.762	.000
6	تتميز الدول العربية بوحدة جغرافية في منطقة تتميز بمركزها الاستراتيجي المتوسط بين الشرق والغرب تدعم نجاح تكاملها	50.010	.000
7	وحدة الدين واللغة والثقافة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك بين الدول العربية تمكنها أن تصبح قوة اقتصادية عظمى .	50.795	.000
8	ا تساع السوق العربية التي تتوافر فيها كل المعايير الاقتصادية التي تجعل منها سوقاً نموذجياً يدعم نجاح التكامل بينها	114.980	.000
9	لتشابه الهياكل الاقتصادية والانظمة والسياسات في الدول الغربية دوراً مهماً في نجاح تكاملها.	72.888	.000
10	وجود خطة وإرادة حقيقية تقوم بإنشاء تحالفات قادرة علي استثمار موارد الوطن العربي كما تم في الدول الغربية ضرورةلتكامل الدول العربية.	91.971	.000
11	إلغاء القيود التي تحد من حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال كما في الدول الغربية يدعم الوصول الي التكامل الاقتصادي العربي.	80.259	.000
12	استكمال منطقة التجارة الحرةالعربية الكبرى وزيادة حجم التجارة البينية يؤدي الي تنمية اقتصاديات الدول العربية.	57.404	.000
13	نمط الانتاج الأولي وتفاوت اسعار مستلزمات الانتاج والقيود الجمركية واختلاف الانظمة والسياسات الاقتصادية عقبات اقتصادية تحول دون اكتمال التكامل .	88.208	.000
14	التخوف من التعدي على السياسة القطرية وأزمة الثقة السياسية بين الدول العربية حاجز يحول دون تكاملها الاقتصادي.	86.666	.000
15	عدم توفر البيانات والاحصائيات عن الانشطة الاقتصادية في الدول العربية وإفتقارها الي الدقة من دواعي عدم إكتمال نسق التكامل العربي .	70.435	.000
16	إفتقار نصوص الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية الي الدقة في تحديد الأهداف ورسم وسائل تحقيقها كان سبباً لفشل معظمها .	67.773	.000

المصدر، اعداد الباحثان من نتائج التحليل الاحصائي، 2020

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) أن مستوى الدلالة الاحصائية لجميع العبارات يساوى (0.000) مما يؤكد ان العوامل المذكورة في العبارات المقابلة لاسئلة الدراسة ذات دلالة احصائية.

الخلاصة وتشمل النتائج والتوصيات

اولاً النتائج

1- **التكامل الاقتصادي يؤدي الي تعزيز القوة التنافسية للدول النامية .**

2- **إقتداءالدول العربية بمناهج التكامل الاقتصادي المطبقة في الدول الغربية يؤدي الي تنمية اقتصادياتها.**

3- **هنالك عدة عوامل وسمات مشتركة بين الدول العربية تدعم نجاح تكاملها .**

4- **هنالك عدة عقبات تحول دون اكتمال نسق التكامل بين الدول العربية مما ادى الي فشل معظم التجارب**

ثانياً التوصيات:

أصبحت الدول النامية في الوقت الراهن غير قادرة منفردة على إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية لمواجهة أو اللحاق بالتطورات المتسارعة خاصة أمام تحديات العولمة، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية في هذه الدول، وإهمالها لتجاربها التكاملية أو عدم تفعيلها.

فمن خلال تقييمنا وعرضنا لأهم الملامح الإستراتيجية لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، نوصي بالآتي :

1- **ضرورة الأخذ بمفهوم التكامل الاقتصادي بصيغته الجديدة حيث يواكب ويتماشى مع مختلف المتغيرات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وفي جميع المجالات، فنستطيع القول هنا أن التكامل الاقتصادي يعتبر من أهم الوسائل البديلة في التنمية.**

2- **ضرورة تزليل كل العقبات التي تحول دون اكتمال نسق التكامل بين الدول العربية مما ادى الي فشل معظم التجارب السابقة**

قـــائمـــة المـــراجـــع

أولاً قائمة الكتب:

1- جون هدسون وآخر،العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة وتعريب د.طه عبدالله منصورود.محمد عبد الصبور ،(الرياض:دار المريخ للنشر،1987)

2- حسين عمر، الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.

3- حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1998

4- حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

5- كامل بكري ،الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل ،(الاسكندرية:كلية التجارة الاسكندرية،2004)

6- دنيا عبد الله الدباس، التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري 1986

7- دومنيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، سلسلة شوم في الاقتصاد، دار ماكير وهيل للنشر، ترجمة محمد رضا العدل، 1975.

8- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

9- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

10- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، ط3، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

11- سامي عفيفي حاتم، أوربا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي، شركة التصدير والاستيراد، القاهرة، 1990.

12- عبد الرحمن الحبيب، نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974

13- عبد الهادي يموت ونجيب عيسى، مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978.

14- عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

15- عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2005.

16- فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

17- محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

18- محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968

19- محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.

20- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

21- محمود عبد السميع علي، التنمية الاقتصادية وبعض القضايا المعاصرة في مصر، ط2، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، القاهرة، 2001.

22- موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الاقليمي والتنمية ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003.

ثانياً– المواقع الكترونية

سليمان المنذري، تحرير التجارة العربية البيئية بين المناطق الجزئية والاتفاقيات الثنائية والمنطقة العربية، مركز الأهرام للدراسات والسياسات الإستراتيجية،
www.ahram.org.eg

- بدر حسين شافعي، الكوميساو مستقبل التعاون الإفريقي،
www.Islamonline.net/arabic/politics/2001/0/article 17html

- عبد الحافظ الصاوي، الكوميسا، إنجازات محدودة وطموحات بلا حدود،
www.Islam_online .net/lot_arabic/dawalia/namaa26.2000

- محمد شريف بشير، قمة آسيان، كيان واحد لعشر دول عام 2020، جامعة بنزا، ماليزيا،
www.Islam online.net/lol arabic/dowalia/namaa 4/12/99/ namaa.asp

- مصطفى عبد الله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
www.rezgar.com/debat/show.art.Asp ?Aid= 29979

- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي،
www.col_ly.com/doc/r1.doc